

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

- ١ - مقدمة : أهمية الموضوع
- ٢ - مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
- ٣ - أهداف الدراسة
- ٤ - منهج الدراسة
- ٥ - حدود الدراسة
- ٦ - المصطلح الرئيسى للدراسة " شبكات المعلومات
- ٧ - الدراسات السابقة
- ٨ - خطة الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١ - مقدمة : أهمية الموضوع

ازداد الاهتمام بالمعلومات فى السنوات الأخيرة من هذا القرن، وأصبحت من المتطلبات الأساسية للبحث العلمى ورسم خطط التنمية ووضع السياسات واتخاذ القرارات فى كافة مناحى الحياة ... وقد سلطت الأضواء على أهمية المعلومات وتوفير مصادرها بعد تضاعف حجم المعلومات ونموها نموا كبيرا خلال هذا العصر الملىء بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة .

فالمعلومات لها " دورها الذى لا يمكن إنكاره فى كل نواحى النشاط، فهى أساسية للبحث العلمى، وهى التى تشكل الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الجيدة وهى عنصر لاغنى عنه فى الحياة اليومية لكل فرد" (١)

ولما كان التعليم هو صناعة المستقبل لأية امه من الأمم، لارتباطه المباشر بخطط التنمية الشاملة، فقد حظيت المعلومات التربوية باهتمام وتركيز من قبل الهيئات والمؤسسات القومية والدولية التى تعمل فى مجال التعليم، بهدف توفير المعلومات وتنظيمها واسترجاعها بالقدر والكيف الملائمين كى تساعد الهيئات التربوية على اختلاف مستوياتها، وتحدد مجالاتها فى وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق التطوير والتجديد والإصلاح التربوى وإجراء البحوث (٢)

وقد أكد وزير التعليم على أن "التعليم هو الأمن القومى لمصر، وأن أزمة التعليم وثورة المعلومات والتكنولوجيا فى العالم تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية لنلحق بركب هذه الثورة، وأن من يفقد مكانته فى هذا السباق العلمى والمعلوماتى فقد فقد صدارته وقبل ذلك أيضا إرادته" ... ومن ثم فإن على التعليم أن يعمل على إكساب المتعلمين "القدرة على حسن الحصول على المعلومات والقدرة على حسن تنظيمها وحسن التعامل معها، والقدرة على حسن توظيفها. ونحن فى مصر نعيش ثورة معلوماتية هائلة، يكاد المتخصص فىنا يلهث

لمجرد أن يتابع التطورات الجديدة فى مجال تخصصه الدقيق فمن يملك هذه القدرات يستطيع أن يحصل على كل المعلومات من مصادرها المختلفة ... ومن خلال مهارات بحثية متميزة يجب أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون" (٣)...

ونتيجة للتطور السريع فى تدفق المعلومات العلمية والتكنولوجية والتربوية للسيل الجارف فى كم أوعية اختزان المعلومات أصبح من المتعذر على أى مركز معلومات أن يكون قادراً على اقتناء جميع ماينشر وتغطية كل مايصدر من أوعية المعلومات حتى فى مجال التخصص المعرفى الواحد .

وأصبح من الضرورى أن يتم التعاون من خلال شبكات للمعلومات ليس فقط فى البلد الواحد للتنسيق بين مؤسساته المختلفة، بل أصبح تبادل المعلومات والخبرات بين الدول أمراً بالغ الأهمية فى توجيه وترشيد الجهود نحو التنمية، فلم يعد من الممكن مع تضاعف الإنتاج الفكرى فى الآونة الأخيرة بهذه الصورة الهائلة أن يكون هناك اكتفاء ذاتى فى المعلومات لكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

وأصبح أسلوب نقل الخبرة والمعلومات من خلال توظيف شبكات المعلومات هو الأسلوب الأمثل، الأكثر عطاء والأقل كلفة فى إثراء الخبرة الدولية وزيادة تفاعلها فى كافة المجالات ومنها قطاع التعليم الذى أصبح الباحثون التربويون فيه غير قادرين على متابعة كل ماينشر فى تخصصهم والوقوف على ماوصلت إليه البحوث التربوية من نتائج تساعد على اتخاذ القرار التربوى السليم. (٤)

ومن هنا فقد أصبح من الأمور الملحة على جميع الدول وفى مقدمتها الدول النامية أن تبادر بإنشاء أنظمة معلوماتها وأن تربطها بأكبر عدد ممكن من الشبكات الدولية والإقليمية وأن تسارع الى إعداد وتدريب الكوادر الفنية المؤهلة القادرة على القيام بخدمات المعلومات وتوفيرها مع إعداد البنية الأساسية اللازمة للتشغيل الكفء لشبكات المعلومات .

ولقد بدأ اهتمام المنظمات العالمية والإقليمية والوطنية بالمعلومات التربوية وتيسير خدماتها لفئات المستفيدين على اختلاف مواقعهم وأغراضهم منذ النصف الثانى من السبعينيات فعقدت الندوات وحلقات البحث والمؤتمرات لدراساتها، ومن أبرزها :-

- الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو التى عقدت بنىروى عام ١٩٧٦، وأقرت البرنامج العام لليونسكو فى مجال الإعلام (PGI) الذى يستهدف تنمية جهاز المعلومات بالمنظمة لتوفير المعلومات عن أنشطة الاعلام فى منظمات الأمم المتحدة المختلفة بالإضافة إلى أنشطة الإعلام التابعة لمنظمة اليونسكو ذاتها. وتنفيذا لهذا البرنامج أنشأت المنظمة الشبكة الدولية للإعلام التربوى بهدف تزويد الأعضاء بأحدث المعلومات فى المجال التربوى. كما أنشأت مجموعة من الشبكات الإقليمية للتجديد التربوى من أجل التنمية فى كل من آسيا وأفريقيا ومنطقة الكاريبى وجنوب شرق آسيا والدول العربية. وسوف تتناولها الدراسة بالتفصيل فيما بعد .
- المؤتمر الدولى للتربية الذى تبنى فى دورة انعقاده السادسة والثلاثين فى جنيف عام ١٩٧٧ مفهوماً ديناميكياً للمعلومات والإعلام التربوى، وقدم إلى وزارات التربية والتعليم توصيته رقم (٧١) التى تنص على "أن وضع سياسات وخطط وبرامج تربوية سديدة يتطلب دائرة واسعة من المعلومات كما أن إصلاح النظم التعليمية وتحسينها، يتوقف على تدفق المعلومات بصفة مستمرة من وإلى الجماعات المشتركة فى العملية التعليمية " وتنفيذا لهذه التوصية، اتخذ مكتب التربية الدولى IBE الإجراءات اللازمة لتنمية الإعلام التربوى على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى ... كما وضع المبادئ التى ينبغى أن يقوم عليها التعاون من خلال شبكة دولية للإعلام التربوى.(٥)
- الحلقة الدراسية الإقليمية عن موضوع الإعلام والتوثيق التربوى من أجل التجديد التربوى التى عقدت فى الرباط فى نوفمبر ١٩٨٢، والتى أشارت فى توصياتها إلى أنه " مع تزايد المعلومات التربوية التى توفرها المؤسسات التربوية والتعليمية منها والبحثية، ومع التطور المعاصر فى تقنيات التوثيق والإعلام، أصبح من الأمور الملحة أن تراجع وزارات التربية فى الدول العربية نظم إعلامها وتوثيقها للمعلومات التربوية مستهدفة تطوير هذه النظم وتجديدها حتى تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة منها فى دفع عجلة التجديد التربوى من أجل التنمية ".

- الخطة متوسطة الأجل الثالثة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) لمنظمة اليونسكو : (٦)

وقد تضمنت برنامجين : أولهما : البرنامج العام للمعلومات ٢٥م/١١١ الذى تستكمل اليونسكو من خلاله الجهود التى أسفرت عنها الخطة متوسطة الأجل الثانية والتى تمثلت فى اعتماد سياسات وخطط وطنية للمعلومات فى

اثنيتين وعشرين دولة من الدول الأعضاء فى المنظمة، وإنشاء خمسة أجهزة تعاونية للتنسيق وثمانى شبكات للمعلومات المتخصصة على الصعيدين الإقليمى وشبه الإقليمى فى البلدان النامية. وقد بدأت بالفعل هذه المشروعات فى تحقيق نتائج ملموسة إلا أنها غير كافية ولذلك فإن استراتيجية البرنامج فى الخطة الثالثة تستهدف دعم المشروعات التعاونية وشبكات المعلومات المتخصصة على المستوى الإقليمى وشبه الإقليمى لكى تتقدم تدريجيا نحو الاكتفاء الذاتى، ومواصلة زيادة التعاون مع سائر المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة... كما سيتم إعادة النظر فى المبادئ والمعايير الخاصة بمعالجة المعلومات لتطويرها وتحديثها مع توفير التدريب اللازم، وسيقدم الدعم إلى الدول الأعضاء لوضع البرامج الخاصة بالدورات التدريبية بعد الجامعة اللازمة لأخصائى المعلومات. كما سيتم إنشاء شبكة تعاونية من المؤسسات التعليمية تستخدم التقنيات الحديثة فى مجال المعلومات .

وفيما يتعلق بمرافق وشبكات المعلومات يتم تدريب المستفيدين ومتخذى القرارات فى المجالات ذات الأولوية على أفضل السبل للانتفاع بما يتوافر من قواعد بيانات وغيرها من مصادر المعلومات المتخصصة وإدخال مستويات أعلى من معالجة المعلومات من أجل تنظيم المعلومات المطلوبة للتنمية وتقييمها وعرضها ويستدعى ذلك زيادة الدعم المقدم لتمكين الشبكات من المشاركة الفعالة فى هذا الميدان .

أما البرنامج الثانى الذى تضمنته الخطة الثالثة فهو برنامج تبادل المعلومات (٧) حيث إن من المهام الأساسية لليونسكو منذ نشأتها العمل كمركز على لتبادل المعلومات عن طريق توفير المعلومات فى مجالات اختصاصها، وهى تؤدى هذه المهمة من خلال المرافق التنفيذية التالية :-

- المكتبة (٢٠٠ ألف كتاب و ٢٠٠ دورية) وشبكة التوثيق المتكاملة، ويمكن استرجاع الإحالات إلى نحو ٨٠ ألف وثيقة من قاعدة البيانات الببليوجرافية لنظام CDS/ISIS (نظام التوثيق الالكترونى للمجموعة المتكاملة لشبكات المعلومات).
- عدد من قواعد البيانات المرجعية التى أنشئت من خلال برامج اليونسكو المختلفة.

- بنك البيانات الإحصائية .
- الأرشفة : ويتضمن سجلات المنظمة منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن مع إمكانية نسخ جميع هذه المطبوعات فى أى وقت .

- البرامج الجاهزة لنظام CDS/ISIS وقد تم توفيرها فى صيغة معدة للاستخدام على الحاسبات المركزية لنحو ١٢٠ مؤسسة فى الدول الأعضاء وكذلك الحاسبات الصغيرة لنحو ٤٠٠ مؤسسة داخل وخارج اليونسكو.

ودعما لمهمة اليونسكو الشاملة لمركز لتبادل المعلومات سيتم طوال فترة الخطة الثالثة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) إنشاء مرافق معلومات فى المنظمة ودعمها وتحقيق الانسجام بينها. بحيث يودى ذلك إلى توحيدها وتهيئة أساس متسق عام لمرفق فعال لتبادل المعلومات يشمل جميع قطاعات المنظمة كما يتم تطوير صيغة وحدات الحاسبات المركزية وصيغة الحاسبات الدقيقة من برامج CDS/ISIS وبرامج إيدامس EDAMS فى مجال جمع المعلومات وتنظيمها ونشرها فى إطار وظيفة تبادل المعلومات التى تضطلع بها اليونسكو.

وعلى الصعيد الإقليمى فقد نبه مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية Unedbas إلى أن " تدفق المعلومات التربوية الموضوعية والدقيقة والمناسبة من مصادرها للمخطط ومتخذ القرار والمنفذ والباحث، تعتبر أساسا هاما لعمل كل منهم ... بهدف تصحيح مسار التعليم. وكل تجديد تربوى، لكى يكون سليما وفعالا، لابد أن يستند إلى المعلومات الصحيحة والدقيقة فى كل مرحلة من مراحلها، التخطيط أو التجريب أو التعميم، لذلك كان من الضرورى أن يكون فى قطاع التعليم فى كل دولة عربية نظام فعال للمعلومات تمهيدا لتنفيذ الشبكة المقترحة لكل الدول العربية. (٨)

وعلى الصعيد الوطنى فى مصر تبلور الاهتمام بالمعلومات وضرورتها فى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (٦٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية فى الدولة، وذلك لضمان توفير البيانات والمعلومات الصحيحة التى تساعد على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب .

كما أصدر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كتابه الدورى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ فى هذا الخصوص. وبعد مرور نحو عشر سنوات على صدور هذا

الكتاب الدورى حدثت خلالها تطورات تكنولوجية أدت إلى انتشار أجهزة الحاسبات الآلية والتوسع فى استخدامها أصدر الجهاز كتاباً دورياً جديداً (رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢) فى شأن مراكز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار يكفل أن تتضمن الهياكل التنظيمية لهذه المراكز تقسيمات وأنشطة تعكس هذه التطورات التكنولوجية .

وقد أكد هذا الكتاب الدورى على أهمية دور تلك المراكز فى مجال التعاون فيما بينها من خلال شبكات تتيح توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات المطلوبة وتقديراً لأهمية دور هذه المراكز فقد تناول الكتاب الدورى عرض مايلى :-

- ١ - نموذج مشروع قرار بإنشاء وتنظيم مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار .
- ٢ - قواعد تنظيم وأسلوب عمل المركز .
- ٣ - بطاقات وصف الوظائف اللازمة لممارسة أنشطة المركز للاسترشاد بها .(٩)

ويمر التعليم فى مصر حالياً بمرحلة جديدة، مرحلة الإصلاح الجذرى باعتبار أن التعليم هو الأمن القومى المعاصر لمصر وأنه السلاح الأساسى للانطلاق نحو المستقبل ... فلم يعد التعليم - كما قال رئيس الجمهورية.(١٠) مجرد " توفير مكان لتلميذ فى فصل ... أو إعداد معلم لمدرسة ... أو بناء معهد أو كلية ... التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية ... اختلف مفهومه ... وارتفعت أهميته لم يعد التنافس بين القوى العظمى والكبرى الآن. صراعاً حول تملك القنابل والصواريخ والطائرات وأسلحة الحرب ... الحرب بين الكبار الآن أصبحت منافسة وحرباً حول التعليم ... " " لن يكون لأحد مكان فى العالم الجديد ... إلا لمن يملك علوم العصر وتكنولوجياته ... لقد رأيت ولمست عن قرب ... حجم التحدى المفروض علينا ... والمطلوب مواجهته. هذا التحدى هوالتطور التكنولوجى الهائل، ثورة المعلومات التى غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه".

من أجل هذا لم يكن غريباً أن يُعتبر التعليم المشروع القومى لمصر حتى عام ٢٠٠٠ وأن يحتل مكان الصدارة بين اهتمامات الرئيس وأولوياته فيقرر:-
" ... أحب أن أخصص للتعليم مساحة خاصة لأننى أعطيه الأولوية الأولى من الآن وحتى نهاية ولايتى ... ولقد وضعنا خطة تطوير عام وشامل للتعليم ونظمه ومناهجه ومعاهده .

" علينا تطوير مناهج التعليم من أجل إعداد وتأهيل شباب قادر مسلح
بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا ... شباب مجهز بأدوات العصر ... "

ولقد كان حصيلة المناقشات والدراسات المكثفة التى شارك فيها
الخبراء والمتخصصون فى الشؤون التعليمية والتربوية وأساتذة الجامعات خلال
عامى ٩٠/٩١، ٩١/٩٢ صدور تقرير بعنوان " مبارك والتعليم - نظرة إلى
المستقبل " يضم الخطوط العريضة للسياسة التعليمية الجديدة التى تحقق الإصلاح
الشامل والجزرى للتعليم فى مصر . وقد عقدت مؤتمرات عديدة وحلقات بحث
لدراسة تلك الوثيقة، وخلصت إلى توصيات عديدة، نركز فيما يلى على ما يختص
منها بالمعلومات. (١١)

- إنشاء جهاز مركزى للمعلومات التربوية لتوفير المعلومات للعاملين فى
الحقل التربوى، ومراكز البحوث التربوية، وكليات التربية .
- تكوين قاعدة بيانات تربوية على المستوى القومى والمحلى والدولى .
- توجيه عناية خاصة لنشر نتائج البحوث التربوية على النحو الملائم بين
المؤسسات المعنية كافة وأن تكون الأجهزة القائمة على الإعلام والتوثيق
التربوى حلقة الوصل بين البحث التربوى والممارسة التربوية .
- العمل على تيسير التدفق الأفقى والرأسى للمعلومات بين المستويات المختلفة
وبين المؤسسات والهيئات ومجموعات الأفراد المشتغلين فى التعليم
باعتبارهم مصادر للمعلومات أو المنتفعين بها. والسعى إلى الإنتاج المنظم
للأدوات الببلوجرافية والنهوض بالدورات التربوية وإصدار المواد المرجعية .

وإذا كانت أهمية المعلومات التربوية ودورها عند صانع القرار
والباحثين والعاملين فى حقل التعليم لاحتاج إلى دليل، فإن السيطرة على الحجم
الهائل والمتزايد من تلك المعلومات التى تنشر بلغات مختلفة وبأشكال مختلفة
وفى بقاع شتى من العالم، وتوظيفها لخدمة العاملين فى المجال، ينبغى أن يكون
الشغل الشاغل للمتخصصين فى بلد محدود الإمكانيات وغير محدود الطموح
كمصر. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال شبكات المعلومات، موضوع هذا البحث .

- وبعد، فإنه يمكن تحديد أبعاد المشكلة التى يتناولها البحث بالدراسة على النحو التالى :-
- هناك العديد من الهيئات والمؤسسات التى تمارس نشاطا فى مجال المعلومات التربوية فى مصر ولكن ليس واضحا ماإذا كانت هناك شبكة معلومات تقوم بدور التنسيق بين هذه الهيئات والمؤسسات وتنظيم العلاقات التى تربطها وتقديم الخدمة التربوية المرجوة منها وخاصة فى مجال التعليم قبل الجامعى .
 - بالرغم من أن موضوع المعلومات قد تطور وأصبح علما ومهنة متخصصة وخاصة بعد تطورات الحاسب الآلى فى السنوات الأخيرة، فإن تطبيقات هذا العلم فى التربية قد تخلفت كثيرا ولم تبلغ من التطور والتقدم مابلغته فى موضوعات أخرى .
 - فى غياب نظم دقيقة للمعلومات التربوية يمكن لأكثر من باحث فى أكثر من مكان العمل أو إجراء البحوث فى موضوع واحد مما يؤدى إلى تبديد كثير من الطاقات البشرية .
 - العلماء والباحثون والعاملون فى حقل التعليم من واضعى السياسة والمخططين والمنفذين لها لايمكنهم الاستفادة بما تحققة البحوث العلمية من نتائج فى ميادين عملهم بالقدر الكافى والوقوف على التطورات التى تجرى فى الميدان سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى .
 - مشكلة توفير المعلومات فى مصر تزداد تعقيدا نتيجة تضخم الإنتاج الفكرى والتربوى وتعدد منابعه ولغاته واختلاف أشكال نشره بحيث لم يعد فى استطاعة أى مؤسسة أو هيئة معنية - مهما كانت إمكانياتها - الإلمام بجميع جوانبه والتحكم فى تدفق المعلومات بالإجراءات والأساليب التقليدية المعروفة
 - هناك مفارقة مؤداها أنه يمكن بسهولة الحصول على معلومات وبيانات تربوية من مصادرها خارج مصر بينما يصعب الحصول على المعلومات التربوية من مصادرها داخل مصر وبصفة خاصة المعلومات الكيفية .

وفى ضوء تلك الملاحظات والمشاهدات، يمكن القول بأن الدراسة ستحاول الإجابة عن التساؤلات التالية :-

- ١ - ما واقع خدمات المعلومات التربوية فى مصر ؟ وما أوجه القصور بها ؟
- ٢ - ما ملامح خدمة المعلومات التربوية التى تقدمها الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية ؟ وما أوجه الاقتداء بها فى سبيل إنشاء خدمة وطنية للمعلومات التربوية ؟
- ٣ - ما ملامح شبكة المعلومات التربوية الوطنية المقترحة ؟ وما إمكانية إنشائها فى ظل النظم المعلوماتية القائمة ؟

٣ - أهداف الدراسة :

مما سبق يمكن تحديد أهداف الدراسة الراهنة فيما يلى :-
أولاً : رصد أوجه القصور التى تحول دون الاستفادة الكاملة من خدمات المعلومات التربوية المتاحة فى مصر .

ثانياً : رصد الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال خدمات المعلومات التربوية والتعرف على أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين النظم الوطنية من أجل الاقتداء بها عند التخطيط لإقامة آلية وطنية للتنسيق فى هذا المجال .

ثالثاً : وضع تصور مقترح لنظام قومى للمعلومات التربوية يسمح بتدفقها وتخزينها واسترجاعها وتبادلها، بحيث تركز على قاعدة معلومات تربوية شاملة للتعليم قبل الجامعى .

٤ - منهج الدراسة :

تنتهج الدراسة المنهج الوصفى لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها، إذ أن التعرف على واقع خدمة المعلومات التربوية فى مصر ورصد مشكلاتها، وكذلك التعرف على خدمات المعلومات الدولية والإقليمية فى المجال التربوى - يقتضى ذلك وصفاً وتحليلاً وتقويماً، كما يقتضى عقداً للمقارنات بين النظم الوطنية ومثيلاتها الأجنبية .

وفى هذا المقام، تقرر الدراسة أنها تتبنى وجهة النظر القائلة بانضواء أسلوب المقارنة تحت المنهج الوصفى كواحد من فنياته، والتي تستبعد اعتباره منهجاً قائماً بذاته، إذ لاتخرج الدراسات المقارنة عن كونها وصفاً لحالات من الظواهر الطبيعية أو الإنسانية للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بينها، دون تدخل فى طبيعتها و فى فعالية عواملها - كما هو الحال فى المنهج التجريبي مثلاً.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تختلف إلى حد كبير عن الدراسات المقارنة الشائعة فى مجال التربية المقارنة، إذ لاتلجأ إلى تحليل السياق الاجتماعى والثقافى للمجتمعات المنتجة لنظم المعلومات التى سيتم المقارنة معها، وإن كان لهذا السياق أهمية لايرقى إليها الشك فيما يتعلق بفلسفة التعليم ومضامينه وأهدافه، ولكنه ضعيف التأثير - من وجهة نظر الدراسة - فيما يتعلق بالنظم المعلوماتية ذات الطبيعة القياسية الموحدة فى كثير من بلدان العالم على اختلاف مذاهبها الفكرية وطبائعها الثقافية .

5 - حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة فى معالجتها لموضوع المعلومات التربوية وخدماتها ومؤسساتها المختلفة سواء فى الداخل أو فى الخارج على الجوانب التنظيمية، والمهام الوظيفية، دون التطرق إلى النواحي الفنية التكنولوجية أو النواحي التمويلية.

كما تقتصر - فى اختيارها للنظم والشبكات الأجنبية والمحلية موضوع المقارنة - على تلك التى تقدم الخدمة المتخصصة فى مجال التربية والتعليم، وكذلك التى تقدم تلك الخدمة بوصفها جزءاً من خدماتها .

وتزيد الدراسة موضوعها تحديداً عندما تركز على خدمة المعلومات التربوية للتعليم قبل الجامعى، وخاصة الجوانب الكيفية منها مثل نتائج البحوث والدراسات والتقارير . الخ نظراً لوجود شبكة قومية للمعلومات خاصة بالتعليم العالى والجامعى .

٦ - المصطلح الرئيسى للدراسة :

دأب بعض الكتاب على استخدام مصطلح شبكة المعلومات مرادفا لمصطلح بنك المعلومات، إلا أننا نجد أن هناك تمايزا واضحا بين المصطلحين ... حيث لا يشترط فى بنك المعلومات أن يمثل شبكة متكاملة للمعلومات؛ فمن الممكن أن تقتصر خدماته على المؤسسة التى ينتمى إليها ومجموعة العاملين فيها بحيث تكون خدماته فى موقع جغرافى واحد، فى حين تحتاج شبكة المعلومات إلى بنك أو أكثر للمعلومات .

ويشير مصطلح "شبكة المعلومات" (١٢) إلى مجموعة من مراكز المعلومات والمؤسسات التوثيقية والبحثية والعلمية فى مواقع جغرافية متعددة عبر وسائل اتصال مناسبة ومختلفة كالمحطات الطرفية المتصلة بواسطة الهاتف والموزعة على تلك المؤسسات، فشبكة المعلومات إذن مسئولة عن توزيع المعلومات، وقد تتسلم كل محطة من المحطات التى تكون (شبكة) المعلومات البيانات التى تغذى الشبكة وتزيد أو تحدث من خزينها هذا .

وتعتمد شبكة المعلومات عادة على بنك معلومات محدد (أو أكثر) يكون مقراً لهذه الشبكة والممول الرئيسى بالمعلومات للأقسام المختلفة المستفيدة من خدماته .

ويرى بعض المعنيين بمجال المعلومات أن هوية وشكل شبكة المعلومات الوطنية والقومية تتألف من عدد من الأنظمة الفرعية والثانوية ذات تنسيق مركزى أو شبه مركزى، سواء كان ذلك على مستوى المنظمات العربية العامة والمتخصصة ، أم على المستوى القومى الذى يقود إلى التنسيق الإقليمى للمعلومات .

بداية تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي تتناول موضوع المعلومات التربوية في مصر قليلة العدد إلى حد كبير، بينما تكثرت الدراسات حول موضوع المعلومات بشكل عام، يضاف إلى ذلك أن أغلب الدراسات المصرية في المجال تهتم بقضية تنمية خدمة المعلومات في بعض المؤسسات التربوية، أو بالتخطيط لإقامة نظم داخلية للمعلومات بها، بينما تقل تلك التي تهتم بقضية التكامل والتنسيق بين الشبكات المتخصصة في الداخل والخارج ... وفيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة التي تقترب من جانب أو آخر من موضوع الدراسة الحالية :-

دراسة عبد التواب شرف الدين " شبكات المعلومات القومية والتعليم المستمر " : (١٣)

وقد هدفت إلى التعرف على برامج ونشاطات الشبكات القومية للمعلومات وما يمكن أن تقدمه للباحثين في مجال التعليم المستمر .

وقد اختار الباحث مجموعة من تلك الشبكات لزيارتها وتجميع البيانات منها هي :-

- ١ - الشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة .
- ٢ - الشبكة القومية للجامعات بالمجلس الأعلى للجامعات ومقرها جامعة القاهرة
- ٣ - بنك المعلومات للقوات المسلحة المصرية بالأكاديمية الطبية العسكرية .
- ٤ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بالقاهرة .

وكانت من أهم نتائج الدراسة عدم وجود سياسة وطنية للمعلومات تخدم الباحثين المهتمين بقضية المعلومات وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغياب التشريعات واللوائح المنظمة، وكذلك غياب التنسيق والتعاون بين شبكات المعلومات القومية، علاوة على غياب شبكات قومية للمعلومات التربوية.

وقد أوصت تلك الدراسة بضرورة التخطيط الجيد لإيجاد سياسة وطنية للمعلومات، وإنشاء قواعد للبيانات حول التعليم المستمر، وسن التشريعات المنظمة، ودعم الشبكات القومية للمعلومات التربوية القائمة فعلاً .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى المجال الذى تعالجه، حيث تتناول الدراسة الحالية مجال التعليم النظامى قبل الجامعى، بينما تعالج هذه الدراسة مجال التعليم المستمر غير النظامى .

كذلك فإن هذه الدراسة قد غالت فى وصف السياسات الوطنية فى مجال المعلومات بالقصور، بل وادعت غيابها تماماً فى حين أنها واضحة ومستقرة منذ سنوات وتعمل وزارة البحث العلمى على تنفيذها وتحقيق استراتيجياتها، وناقضت الدراسة نفسها حين ادعت غياب الشبكات القومية للمعلومات التربوية ثم أوصت بدعم الشبكات القائمة منها !!

دراسة مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة : "مشروع نظام معلومات التعليم العام".(١٤)

وقد هدفت تلك الدراسة إلى إعداد مشروع لإنشاء شبكة من قنوات الاتصال ونقل البيانات والمعلومات التى لها صفة الانتظام والاستمرار، سواء فى المجال الإحصائى أو التخطيطى، وتنسيق الوظائف بين مراكز الأداء والتنفيذ بالمديريات والإدارات التعليمية وبين وزارة التربية والتعليم .

- وقد قام فريق البحث بالخطوات التالية لتحقيق تلك الأهداف :-
- ١ - تحديد مدخلات النظام، وتحديد أهدافه وعناصره وعملياته .
 - ٢ - التعرف على موقف أجهزة الإحصاء وإنتاج المعلومات بالوزارة وبالوحدات المحلية والمدارس التابعة لها .
 - ٣ - بناء قاعدة بيانات، وذلك بالحصص الفعلية للبيانات المتعلقة بالتعليم .
 - ٤ - وضع تصور مقترح لنظام جيد للمعلومات .

ويلاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على المعلومات الإدارية والبيانات التى لها صفة الاستمرار والتكرار من عام لآخر، مثل البيانات الإحصائية عن الطلبة وهيئات التدريس والامتحانات والعاملين والمباني والتجهيزات والكتب المدرسية والوسائل التعليمية، وهذه البيانات لا تشكل فى مجموعها تصوراً متكاملًا لمفهوم المعلومات التربوية. كما يلاحظ أن الدراسة لم تنطرق إلى مصادر المعلومات المتوافرة حالياً بوزارة التعليم والمتمثلة فى مكتبة الوزارة ومتحف التعليم والإدارة العامة للتوثيق والمعلومات بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

ويمكن الاستفادة من تلك الدراسة فى التعرف على الأجهزة الإدارية التى تقوم بتوفير البيانات، وكذلك التعرف على احتياجات المستخدمين لها والمنتفعين منها داخل الوزارة وخارجها .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى الجوانب التالية :-
١ - أن الدراسة الحالية تتناول بالوصف والتحليل الوضع الراهن لمراكز المعلومات بقطاع التعليم توطئة لوضع تصور لنظام متكامل للمعلومات التربوية للتعليم قبل الجامعى .

٢ - أن الدراسة الراهنة تتناول بصورة شاملة المعلومات بكافة أشكالها دون الاقتصار على البيانات الإحصائية أو الإدارية فقط .

دراسة فوزية محمد عثمان وآخرين "خدمات المعلومات التربوية فى مكتبات كليات التربية بمصر، دراسة تقويمية" (١٥)

وقد تناولت هذه الدراسة الخدمات التى تقدمها المكتبات الأكاديمية بمفهومها العصرى باعتبارها مراكز للمعلومات لها القدرة على الاقتناء الجيد لمختلف أنواع المطبوعات والدوريات العلمية وكافة تقارير ونتائج البحوث كما تقوم بالتحليل العميق لهذه الأوعية المختلفة بهدف توفير أدوات تساعد المستفيدين فى الحصول على أوعية المعلومات بصرف النظر عن أماكن وجودها، كما تقوم أيضا بتقديم خدمات متطورة للمعلومات مستخدمة فى ذلك الحاسبات الإلكترونية القادرة على أداء هذه الخدمات بأقصى سرعة وأقل جهد ممكن .

وقد استعرضت الدراسة واقع مكتبات كليات التربية فى مصر من حيث تنظيمها الإدارى ... موازناتها ... مقتنياتها ومدى كفايتها فى تحقيق احتياجات المستفيدين منها، والقوى البشرية العاملة بهذه المكتبات من حيث أعدادها ومؤهلاتها وخبراتها العلمية ومدى كفاءتها فى أداء الأعمال المنوطة بها من أجل تحقيق أهدافها، وكذلك الطرق والأساليب التى تستخدمها لتحقيق وتخزين واسترجاع مصادر المعلومات والخدمات التى تقدمها للطلاب والباحثين ... والدور الذى تلعبه هذه المكتبات فى مصر فى تدعيم العملية التعليمية من ناحية وإثراء البحث التربوى من ناحية أخرى .

وترتبط هذه الدراسة مع دراستنا الحالية فى أهمية بناء هذه المكتبات على الأسس العلمية السليمة لتخطيط وبناء نظام متطور للمعلومات التربوية بين هذه الكليات من ناحية وبالتعاون بينها وبين مؤسسات توفير المعلومات التربوية الأخرى فى مصر من ناحية أخرى .

كما أن الخطة المقترحة للأساليب الكفيلة بمعالجة كافة السلبات التى نتجت عن الدراسة وكذلك الخاصة بتنمية مجموعات المواد المكتبية وتطورها وكيفية تحسين مستوى خدمات المعلومات التربوية فى هذه المكتبات والدور الذى تؤديه والمساهمة فى الشبكة المقترح إنشاؤها والتبادل معها فى الاشتراك فى نظام ERIC وأقراص الـ CD-Rom

وتتشترك هذه الدراسة مع دراستنا الحالية فى أهمية مساهمة كافة المؤسسات المتخصصة فى تقديم المعلومات التربوية للشبكة المقترح إنشاؤها وكافة المؤسسات البحثية الأخرى وكذلك مكتبات كليات التربية باعتبارها مصادر للمعلومات التربوية فى مصر .

وأهم ما أسفرت عنه هذه الدراسة هو اقتراح حلول جذرية لغالبية السلبات التى كشفت عنها الدراسة الميدانية. حتى يتم تطوير هذه المكتبات وتحسين الخدمة العلمية بها لتصل الى مستوى أوعية المعلومات بالمراكز المتخصصة المتطورة وتقوم بتقديم خدماتها للباحثين من الطلاب والمهتمين وصانعى القرار ... بالأساليب الحديثة التى تعتمد على الأجهزة الإلكترونية وذلك على أحسن مستوى بأقل جهد ممكن وبأسرع وقت .

دراسة حسن عبد الشافى 'خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر. واقعها ومستقبلها' (١٦)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأوضاع القائمة لخدمات المعلومات بقطاع التعليم وتحليل الاحتياجات من المعلومات وكيفية تدفقها وتحديد مدى قدرتها على الوفاء باحتياجات المستفيدين بأجهزة وزارة التعليم المختلفة. كما تهدف أيضا إلى تنمية وتطوير هذه الخدمات من خلال التصور المقترح الذى قدمته لتطوير الإدارة المركزية للتخطيط والمعلومات بوزارة التعليم والذى يسمح بتدفق المعلومات التربوية بعامة والبيانات الإحصائية بخاصة وتبادلها مع الإدارات التعليمية والمحافظات المختلفة .

وتجيب الدراسة على التساؤلات التالية :-

- ١ - ماهى الاحتياجات الأساسية للمعلومات بقطاع التعليم ؟
- ٢ - ماهو الوضع الراهن لخدمات المعلومات فى وزارة التربية والتعليم ؟
- ٣ - إلى أى مدى يمكن الاستفادة من إمكانات خدمات المعلومات القائمة فى إنشاء نظام متطور للمعلومات ؟

وقد قصر الباحث دراسته على المستوى المركزى بديوان عام الوزارة وعلى المديریات والإدارات التعليمية وأقسام الإحصاء والتخطيط والمتابعة بها ... أى أنه استبعد المكتبات المدرسية ومكتبات كليات التربية وكذلك مراكز التعليم العالى والجامعى .

وقد أظهرت الدراسة عدداً من المشكلات التى تواجه خدمات المعلومات بقطاع التعليم فى مصر وتؤثر سلبيا على فعاليتها وقدرتها على تلبية احتياجات المستفيدين منها، ومن هذه المشكلات مايتعلق بالتبعية والتنظيم الإدارى والمبانى والتجهيزات، ومنها مايتصل بضعف المخصصات المالية المدرجة فى موازنة مؤسسات المعلومات وقلة القوى البشرية المدربة بها وعدم تنمية مجموعات المواد والافتقار إلى سياسة مستقرة لتنميتها وإعدادها إعداداً بيليوغرافياً متطوراً .

وهذه الرسالة تخدم الدراسة الحالية فى الوقوف على احتياجات المستفيدين فى قطاع التعليم من المعلومات التربوية نظراً لأنها استخدمت أسلوب الاستبيان وطبقته على عينة كبيرة من العاملين فى هذا القطاع .

* Huguet Françoise & Viet,J.Besoins des utilisateurs d'information pédagogique. Première approximation en divers pays membres de Communautés Européennes. luxembourg. Commission générale d'information scientifique et technique. 1980-52p.

هذه دراسة عن احتياجات المستفيدين من المعلومات التربوية، تقرير مبدئى من دول مختلفة من أعضاء السوق الأوروبية المشتركة .

وقد خلصت إلى النتائج التالية :-

- تحديد المستفيدين فى ثلاث فئات كبرى هى : المديرون (رجال الإدارة التعليمية) والباحثون (العاملون في مجال البحث التربوى). والمعلمون .
- أن التنوع فى استخدام الفئات المختلفة للمعلومات أو فى الطلب عليها داخل النظام التعليمى، لا ينشأ عن اختلاف محتويات المعلومات المطلوبة، بقدر ما ينشأ عن الاختلاف فى الاستفادة من المعلومات بين فئات المستفيدين المختلفة.
- أن الاحتياجات من المعلومات داخل المجتمع التعليمى كثيرة ومتنوعة بحيث تبرر إنشاء برامج ومؤسسات فى كل دولة لمقابلة هذه الاحتياجات . وأن هناك فروقا فى درجة استجابات المستفيدين من المعلومات التربوية. وأن الباحثين هم أكثر فئات المستفيدين استخداما للمعلومات التربوية. يليهم المديرون (رجال الإدارة التعليمية) أما المعلمون فهم أقل الفئات استخداما للمعلومات.
- أن خدمات المعلومات تشكل ضرورة لاغنى عنها لأية بيئة تعليمية. ومن ثم فإن انشاء هذه الخدمات وتيسير الاستفادة منها للعاملين فى الحقل التعليمى والتربوى، يؤدى إلى تطوير التعليم، ورفع كفاءته. وتحسين نتاجه .
- أن كل من يعمل فى أمور التعليم يستخدم قدراً من المعلومات يختزنها فى ذاكرته مما لديه من تجارب وخبرات. وأن القدرة على صياغة طلب المعلومات تتفاوت بين الأفراد طبقاً لمعرفتهم بما هو متاح من هذه المعلومات من ناحية، وطبقاً لقدرة الفرد نفسه من ناحية أخرى على معرفة وصياغة ما يريد فعلاً .

١- "The educational information market :study of information requirements in education" by Paul D, Hood, et al.

"دراسة سوق المعلومات التربوية. دراسة الاحتياجات من المعلومات فى التعليم، اعداد بول د.هود، وآخرون

٢- "Survey of education information service sites: study of information requirements in education" by Robert V.Katter, and Chan Hull.

"مسح مواقع خدمات المعلومات التربوية، دراسة الاحتياجات من المعلومات فى التعليم" من إعداد روبرت ف . كاتر، وشان هل .

وهاتان الدراستان تكونان معا دراسة شاملة، حدد الهدف منها فى تقديم إرشادات وتوجيهات ووضع خطوط عريضة يهتدى بها مخطوط خدمات المعلومات التربوية، ومتخذو القرار الخاص بها بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتم جمع بيانات الدراسة الأولى من خلال مقابلات شخصية مع أفراد يقومون بأدوار مختلفة فى حقل التعليم، روعى فى انتقائهم تمثيلهم لمناطق جغرافية متباينة، كما وزع استبيان بالبريد على نطاق واسع داخل الولايات المتحدة. للتعرف على سمات المستفيدين الحاليين والمتوقعين للمعلومات التربوية، فضلا عن تحديد الاحتياجات الفعلية من المعلومات، وطرق بثها وإتاحتها للمستفيدين، وتم وضع الاستبيان بالاستعانة بنموذج سابق لاستخدام المعلومات التربوية، يفترض وجود علاقات بين سمات المستفيدين، واحتياجاتهم من المعلومات، ومصادر المعلومات المستخدمة، وأوضحت نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من وجود فروق كبيرة بين المستجيبين لتحليل المتغيرات فقد توافرت نماذج واضحة تدل على أن استخدام المعلومات يرتبط بالأسلوب الذى يتبعه المستفيد، والدور الذى يؤديه فى العمل التعليمى والتربوى .

أما الدراسة الثانية، المكمل للدراسة الأولى، فقد كان الهدف منها التعرف على خصائص خدمات المعلومات التربوية، ووظائفها، وإجراءاتها، والخدمات التى تقدمها فى مواقع متعددة، وتم جمع بيانات هذه الدراسة عن طريق مقابلات ميدانية مع القائمين على هذه الخدمات فى ثلاثة وخمسين موقعا عبر الولايات المتحدة .

٣- "Bibliographic Services in Education: a survey and analysis of recurrent sources in the U.K." by Dai Hounsell, Philip Payne and Irene Wallette.

"الخدمات الببليوجرافية فى التعليم: مسح وتحليل للمصادر المتكررة فى المملكة المتحدة" شارك فى إعدادها هونسيل، وباين، ووليت .

٤- "Bibliographical and information services in education" by Dai Hounsell, philip payne and Irene Wallette

"الخدمات الببليوجرافية والمعلوماتية فى التعليم" شارك فى إعدادها الباحثون الثلاثة الذين أعدوا الدراسة السابقة.

٥ - * "Information services in education : an inventory of organisations and associations in the UK Providing information services relevant to education" by Philip payne and Irene Wallette .

"خدمات المعلومات فى التعليم، مسح للمنظمات والجمعيات فى المملكة المتحدة التى تقدم معلومات متصلة بالتعليم، وشارك فى إعدادها كل من باين، ووليت.

أجريت هذه الدراسات الثلاث فى لانكستر (lancaster) بالمملكة المتحدة وكان الهدف منها التعرف على استخدام المشتغلين بالتعليم لخدمات المعلومات المتوافرة لهم. وكان من أهم النتائج التى أسفرت عنها هذه الدراسات، أنه على الرغم من توافر العديد من خدمات المعلومات التربوية، إلا أنها لا تستخدم استخداماً مناسباً يتكافأ مع تعددها واقتُرحت عدة توصيات لتطوير وزيادة فعالية الخدمات القائمة، تتضمن نشر الببليوجرافيات والمستخلصات وأدوات البحث والمعلومات الأخرى .

٦ - " Educational information and the teacher " by Dai Hounsell, et al.

"المعلومات التربوية والمعلم، وشارك فى إعدادها هونسل، وآخرون.

وأجريت فى المملكة المتحدة أيضاً. وكان الهدف منها التعرف على استخدام المعلمين للمعلومات وتحديد احتياجاتهم منها. ولقد اختيرت عينة البحث من المعلمين، وأسفرت نتائجها عن أن أقل من ثلث العينة المختارة تستخدم المواد المطبوعة، وخاصة الكتب والتقارير لتلبية احتياجاتهم من المعلومات واقتُرحت عدة توصيات من أهمها : إدخال تبادل المعلومات واستراتيجيات البحث فى برامج إعداد المعلمين وتدريبهم، حيث إن خبراتهم محدودة فى هذا المجال .

٧ - "Educational Documentation for Ontario; a feasibility study .

"التوثيق التربوى لمقاطعة أو نتاريو: دراسة جدوى"

وأعد هذه الدراسة مجموعة من الباحثين بإشراف ديانا إيرونسيد (Ironside) وعلى الرغم من أن عنوانها هو التوثيق التربوى إلا أن المطلع عليها يتبين أنها دراسة جدوى لإنشاء شبكة للمعلومات التربوية بمقاطعة أونتاريو بكندا. وحدد الهدف منها على النحو التالى :-

- حصر خدمات المعلومات التربوية باللغتين الانجليزية والفرنسية المتوافرة بالمقاطعة .
- التعرف على فئات المستفيدين الرئيسية، وتحديد احتياجاتهم من المعلومات، وقياس مدى رضائهم عن الخدمات المتوافرة .
- وصف أنواع المعلومات، والخدمات التى يمكن أن تقابل احتياجات المستفيدين التى تم التعرف عليها .
- إعداد مواصفات فهرس يدوى موحد للدراسات والبحوث التربوية بالمقاطعة، بحيث يمكن تحويله إلى فهرس، مقروء آليا .

وتبين نتائج الدراسة أن كل أفراد المجتمع التربوى يستخدم المعلومات بدرجة ما، فضلا عن أن بعضهم ينتج هذه المعلومات، أو يقدمها لمن يطلبها، بل إن بعضا منهم يجمع بين إنتاج المعلومات وتقديمها، ومن الغريب - كما تقول الدراسة - أن كثيرا ممن ينتجون المعلومات التربوية أو يوفرونها لمن يطلبها لا يعملون في مجال البحث التربوى .

تعليق على الدراسات السابقة :

من استعراض الدراسات السابقة يتضح أن الهدف الأول الذى يشترك فيه أغلبها هو "البحث عن قدر مناسب من التكامل والتنسيق فى خدمات المعلومات التربوية"، وإن تنوعت تلك الخدمات كما تناولتها تلك الدراسات بين أشكالها التقليدية كالمستخلصات وخدمات الإعارة، وبين خدمات الإحاطة الجارية والبت الانتقائى ومعالجة البيانات ... وغيرها مما توفره الأشكال التكنولوجية المعاصرة للخدمة المعلوماتية .

وهذا التنسيق والتكامل هو العنصر الفارق فى نجاح أية خدمة معلومات تربوية - أو غير تربوية - فى تحقيق أهدافها وتأكيد فائدتها وفعاليتها، ذلك أنه يمكنها من مواجهة الانفجار المعرفى والمعلوماتى فى كفاءة وسهولة، وهذا ما تسعى إلى تأكيده الدراسة الراهنة .

كذلك يتضح من استعراض الدراسات السابقة، وخاصة المصرية منها، أن هناك ضرورة ملحة لإيجاد نظام قومى شامل للمعلومات النوعية التربوية وأن هذه الضرورة تطرح نفسها بشدة، خاصة فى مجال التعليم العام والفنى قبل

الجامعى، وذلك للقضاء على المفارقة غير المقبولة الناشئة عن خلل الشبكات والنظم المعلوماتية التربوية فى الداخل وقصورها حتى أصبح الحصول على معلومات عن التربية فى مصر من الشبكات الأجنبية، أسهل من الحصول عليها من الداخل.

وأخيراً فإن استعراض الدراسات السابقة يؤكد ضرورة النظرة التحليلية المقارنة مع خدمات المعلومات التربوية خارج مصر للاقتداء بما حققته من نجاحات، وهو ما أخذت الدراسة الراهنة على عاتقها مهمة إنجازه .

٨ - خطة الدراسة :

ولتحقيق أهداف الدراسة والتعامل مع تساؤلاتها، وفى ضوء استعراض الدراسات السابقة فى المجال، فإن خطة البحث ستكون على النحو التالى :-

أولاً : تأصيل نظرى لمفهوم شبكات المعلومات وأنواعها وخصائصها، واستعراض لأهمية ما تقدمه من معلومات تربوية فى مجالات التخطيط التربوى، وفى صنع واتخاذ القرارات التعليمية، وفى إنجاز البحوث التربوية، وكذلك دورها فى تطوير عمليات التعلم الذاتى والتجديد التربوى .

ثانياً : وصف لواقع خدمة المعلومات التربوية فى مصر، وذلك من خلال النظم والشبكات المتخصصة أو التى تقدم المعلومات التربوية كجزء من نشاطها المتنوع .

ثالثاً : وصف لخدمة المعلومات التربوية كما تقدمها بعض الشبكات المعلوماتية المتخصصة عالمياً ودولياً وإقليمياً .

رابعاً : تحليل مقارنة لخدمة المعلومات التربوية الوطنية والأجنبية لبيان أوجه الاستفادة الممكنة وكيفية التغلب على مواطن القصور والضعف، ثم تقديم بعض الاقتراحات بشأن إقامة خدمة معلومات تربوية متكاملة فى مجال التعليم قبل الجامعى فى مصر .

هوامش الفصل الأول

- (١) محمد فتحى عبد الهادى : "مقدمة فى علم المعلومات" ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ١٩ .
- (٢) حسن عبد الشافى : "المعلومات التربوية، طبيعتها ومصادرها وخدماتها ومجالات الافادة منها" ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٢ ، ص ١٥ .
- (٣) جمهورية مصر العربية : "بيان وزير التعليم أمام مجلس الشورى ٢ مارس ١٩٩٢" ، القاهرة ، مكتب وزير التعليم ، ص ص ٢-٥
- (٤) صليب روفائيل : منظومة المعلومات التربوية ودورها فى تحسين النظام التعليمى ، مجلة التربية الجديدة ، مكتب اليونسكو الاقليمى ، بيروت ع ٢٧ ، س ٩ (سبتمبر - ديسمبر ١٩٨٢) ص ٣٤ .
- (٥) Unesco, le Bureau International d'Education au service du mouvement éducatif, Genève, BIE, 1989. pp. 123 - 124.
- (٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٢٥م/٤ المعتمدة : "الخطة متوسطة الأجل الثالثة (١٩٩٠ - ١٩٩٥)" ، باريس ، اليونسكو ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٥٠ - ١٥٢ .
- (٧) منظمة الأمم المتحدة : المرجع السابق ، ص ص ١٥٣ - ١٥٦ .
- (٨) مكتب اليونسكو الاقليمى فى الدول العربية : "شبكة التجديد التربوى من أجل التنمية فى الدول العربية" ، بيروت ، المكتب : د.ت. ص ١٨ .
- (٩) الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة : "الكتاب الدورى رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم مراكز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار" ، القاهرة ، مكتب رئيس الجهاز ، ١٩٩٢ .